العائلة والشباب والتغير الاجتماعي

عبد اللطيف الهرماسي

ليس من السهل تقييم وضع العائلة والشباب التونسيين منذ الاستقلال إلى اليوم، ولذلك سببان أساسيان:

ـ أولهما ندرة الدراسات التي تعرضت إلى هذه المسألة بالقياس إلى قضايا أخرى حظيت بالاهتمام، وإذا استثنينا ما يصدر من إحصائيات وأبحاث كمية حول حجم العائلة ومسائل تنظيم النسل، والتشغيل والبطالة، وحالة التمدرس فإننا سنجد أنفسنا أمام فقر رهيب في الدراسات النوعية حول اتجاهات تطور العائلة وجيل الشباب بما فيها تطور توزيع الأدوار والعلاقات الزوجية والعلاقات بين الآباء والأبناء والتيارات المؤثرة في سلوك الشباب وأنماط التنشئة والمرجعيات الثقافية.

ـ والسبب الثاني يعود إلى دقة هذه القضية وخطورتها البالغة ودور الخيارات الايديولوجية والثقافية في توجيه البحث بها. فأياً كان الموقف من إشكالية الأصالة والحداثة وسواء صدر عن مسؤول سياسي أو عن باحث اجتماعي فهو مؤثر لا محالة على الكيفية التي تتم بها مقاربة هذا الموضوع.

نشير بذلك إلى الصعوبات التي يتعين تذليلها بإنجاز دراسات شاملة ومعمقة من جهة وبإخضاع نتائج هذه الدراسات للنقاش داخل أوسع أطراف النخبة التونسية من جهة ثانية بيد أن هذا لا يحول بيننا وبين تقديم أفكار أولية حول اتجاهات التحول التي تشهدها العائلة وجيل الشباب.

يمثل وضع العائلة والشباب حصيلة لفعل كل من السياسات التي انتهجتها الدولة على الأصعدة العائلية والتربوية والثقافية والدينية منذ 1956 وتأثيرات المحيط الخارجي في الأوضاع الموروثة عن الماضي.

لنبدأ أولاً بخصائص وانعكاسات الإصلاحات التي قامت بها قيادة الدولة في المجال الذي نتحدث عنه: أي العائلة والشباب.

من المهم التذكير بأن المشروع الإصلاحي الذي ارتبط طوال حقبة مهمة من تاريخ الدولة التونسية المستقلة ـ بشخص بورقيبة ـ كان يعكس تأثير المدرسة الإصلاحية الليبرالية من خير الدين إلى الطاهر الحداد وبالخصوص نمط تنشئة النخبة القيادية الوطنية المتشبعة بالفكر العقلاني لفلاسفة التنوير وأيديولوجية التقدم والعلمانية كما عرفتها الجمهورية الفرنسية الثالثة.

من جهة ثانية تأثر هذا المشروع بمعطيات الصراع الذي كان جارياً من أجل قيادة المجتمع بين فصيلتين من النخبة وهما النخبة الزيتونية ذات التكوين التقليدي والميول العربية الإسلامية والنخبة ذات التكوين العصري والتي كانت تطمح لبناء دولة قومية عصرية ومجتمع حديث على غرار النموذج المرجعي الغربي. ضمن هذا الإطار طرح ما سيعرف في الستينات باسم «إصلاح البنى الاقتصادية والاجتماعية والذهنية» وانخرطت الدولة في مشروع شامل يستهدف كلاً من المؤسسة القضائية والدينية التقليدية ونظام التعليم التقليدي (الزيتوني) وكذا العائلة التقليدية.

ما هي خصائص هذه العائلة التقليدية؟

يمكن تلخيص سمات هذه العائلة في خمس نقاط:

أولاً: هي وحدة اجتماعية ممتدة (موسعة) قائمة على وحدة الملكية ووحدة الهوية والتآزر والاعتماد المتبادل، وتوفر حداً لا بأس به من التكافل والشعور بالاطمئنان وتجعل من تصرفات أعضائها ومن كل ما يمكن أن يحدث لهم مسألة عائلية مشتركة لا فردية.

ثانياً: هي وحدة تستند إلى سلطة واسعة يتمتع بها الأب وعموماً الأكبر سناً والذي عادةً ما يطيعه كافة أفراد الأسرة بدون نقاش.

ثالثاً: هي وحدة تستند إلى نظام هرمي مزدوج يعامل فيه الصغار كقُصَّر من طرف الكبار وتحتل فيه المرأة منزلةً دونية بحيث تنحصر مهامها في ثلاث ـ المعاشرة الزوجية ـ الإنجاب ورعاية الأطفال ـ القيام بشؤون البيت.

رابعاً: هي وحدة تتحكم ضمنها مصالح العائلة والتقاليد الموروثة إضافةً إلى مصلحة الزوج في تحديد نظام الزواج والعلاقات بين الرجل والمرأة بما في ذلك غلبة الزواج الداخلي (خصوصاً من ابنة العم) وانعدام حرية اختيار القرين إلى جانب مظاهر أخرى كالسماح بتعدد الزوجات ـ وإن كانت الظاهرة منحصرة في نسبة ضئيلة من السكان ـ وكذلك السهولة النسبية التي يُقبل بها الرجل على تطليق زوجته.

خامساً: ظاهرة حجب النساء وأكثر ما يكون التشدد فيها بالمدن وأيضاً لدى البيوتات الكبيرة في القرى والأرياف.

هذه العائلة التقليدية بخصائصها المذكورة كانت هدفاً لمجموعة من الإجراءات المباشرة وغير المباشرة أدت إلى تفكيك أرضيتها الاقتصادية (خصوصاً أراضي العروش والأحباس) وتغيير القواعد القانونية المنظمة لها. فمثلما هو معروف أقرت مجلة الأحوال الشخصية الصادرة في 13 أغسطس 1956 حرية اختيار الشريك ومنعت تعدد الزوجات وأخضعت الطلاق للقضاء المدني، ومكّنت المرأة من المطالبة به. كما تضمنت التنقيحات التي أُدخلت عليها تالياً توفير أقصى الضمانات الممكنة لحماية المرأة. وحفت بهذه الإجراءات القانونية سياسات موازية استهدفت التحكم في النسل وبالتالي في حجم الأسرة، وتوسيع وتعميم تعليم البنات، ومقاومة الحجاب، وتشغيل المرأة وفتح أبواب الحياة العامة أمامها. وفي النهاية تحطيم الحواجز بين عالمين كانا منعزلين: عالم الرجال وعالم النساء.

وحتى ندرك بشكل أفضل أهمية وخطورة التحولات التي ساهمت هذه السياسة العائلية الإصلاحية في إفرازها، من المهم أن نعرض للسياق العام

الذي اندرجت فيه والمناخ الاجتماعي والفكري (الأيديولوجي) الذي صاحبها.

فسياسة الأسرة مثلت جزءًا لا يتجزأ من مشروع مجتمعي يهدف إلى اجتثاث المؤسسات الموروثة وإحلال مؤسسات حديثة مستوحاة من النموذج الغربي بدلاً عنها. ومن محاور هذا المشروع رفض البديل الذي كان يتمثل في تعميق الإصلاح الذي بدأ بعد إدخاله على التعليم الزيتوني وفي مقابل ذلك القيام بتعميم المدرسة القائمة على الازدواجية اللغوية والثقافية والحفاظ على اللغة الأجنبية (الفرنسية) كلغة للعلم والتقنية والفكر النقدي ولئن تم في هذا الإطار الحفاظ على التربية الدينية فقد طلب من التربية المدنية والفلسفة أن تعاضد الخطاب الرسمي في مسعاه لنشر قيم التسامح والتفتح والعقلانية والتقدم والكونية.

وعلى الصعيد الديني بسطت الدولة مراقبتها المباشرة على إدارة الشعائر الدينية وطرحت القيادة السياسة تصورها لإسلام عصري يتلائم مع مقتضيات العقل ومتطلبات معركة الخروج من التخلف وذهبت إلى العمل على الحد من قوة الشعور الديني ومحاصرة الممارسة الدينية كما حصل في مسألة الصوم. هكذا شهدت تونس علمنةً نسبيةً تجلت خاصةً في مجالات التشريع العائلي والتعليم والقضاء، وهي علمنةٌ كانت نسبية وجزئية لأن الفصل الكامل بين الدين والدولة كان وسيبقى متعذراً وكذلك لأن الدين يمثل مصدراً مهماً من مصادر الشرعية السياسية.

وبصورة عامة فإن نواة الأيديولوجية التي وجهت مشروع قيادة الدولة حتى نهاية الستينات تمثلت بمقولة التعارض بين الحديث والتقليدي فالحديث أو العصري يجسم التقدم والمدنية والتقليدي عنوان للتخلف والانحطاط. كذلك قدم مشروع التحديث ومكافحة الثقافة وتصفية المؤسسات التقليدية بوصفه تعبيراً عن أولوية العقل وكان تجسيداً بالخصوص للنموذج الفرنسي للحداثة وهو النموذج الذي ماثل بين تقدم العقل ومكافحة الدين وبين تقدم العقل والإدارة المركزية التحديثية للدولة.

سوف نعود في الأخير إلى نقد موجز لأيديولوجيا الحداثة التي وجهت فكر

هذه النخبة. ما نود الإشارة إليه هنا هو أن تحول الدولة إلى مبشر بالعقلانية ومشروع عقلنة الحياة والنظام الاجتماعيين اقترنا تاريخياً بفرض مراقبة الدولة على المجتمع المدني (مثال الثورتين الفرنسية والروسية) وهو ما حصل بتونس - من جهة ثانية فإن الطابع النخبوي لمشروع لم يسع إلى الاندراج ضمن الفضاء الثقافي العربي الإسلامي وقيمه المركزية بقدر ما سعى إلى الحد من تأثيره يفسر هو أيضاً لماذا تحققت سيرورة التحديث بشكل فوقي وبأسلوب سلطوي اعتمد الدمج بين الحزب الواحد والدولة وأفرز طرازاً سلبياً من المواطنة أي مواطنة جوهرها طاعة دولة وصفت ببعد النظر والمعرفة بالمصلحة العامة أي باختصار طاعة دولة عقلانية.

يستخلص مما سبق أن النخبة الحاكمة في سعيها لعصرنة المجتمع قد سلكت نهجاً إرادياً جعلها تقدم على عملية قيصرية استعجالاً لولادة الإنسان الجديد في تونس. لقد اعتبرت المجتمع بمثابة عجينة يمكن عركها وقولبتها ورغم المجهودات الكبرى التي بذلت لتوعية الناس بأهداف الإصلاح وتعبئتهم لإنجاحه، يعسُرُ القول بأن الغاية الأولى للقيادة كانت الحصول على رضا هؤلاء الناس وعلى موافقتهم. لقد حاكمت القيادة السلوكات التقليدية فنشرت قيم التقدم وتحرير المرأة واستنهضت هذه الأخيرة للمطالبة بحقوقها الجديدة ولم تتردد في التدخل في مسائل كانت تعتبر في عداد الحياة الخاصة كما حصل في قضية تحديد النسل وتقريع الرجال بسبب سلوكهم إزاء زوجاتهم وأطفالهم.

لقد حلل بعض علماء الاجتماع ممن اهتم بشكل خاص بدراسة العائلة التونسية الحديثة[1] دور مختلف الفاعلين في كسر النموذج الأبوي للعائلة. وهو يرى أن ثمة فاعلين رئيسين في هذا التحول باتجاه الحداثة وهما الدولة والشباب. فالدولة سعت لنزع الصفة المقدسة التي تتمتع بها العائلة التقليدية بجعل المرأة فرداً كامل الحقوق، ويضيف أن نية الدولة كانت واضحةً في

(1) C. Camillieri: Famille et modernité en tunisie. RTSS No. 11 Octobre 1967.

تقليص دور الوالدين وتفكيك النموذج الأبوي للعائلة وتمكين الشباب من النشاط ضمن الجماعات التي يختارها. وعلاوةً على التوتر الذي نشأ بين العائلة التقليدية والدولة نجد ظاهرة تقلص تبعية الشبان إزاء العائلة وما نجم عنه من نزعات أبرزها تكريس الاختيار الحر لشريك الحياة والتعارف المسبق بين الشريكين واختيار الأسرة المحدودة العدد، والقبول بمشاركة الزوجة في تحمل أعباء القيام بالعائلة النواتية الجديدة.

لقد كرس النموذج الجديد للعلاقات الأسرية والعلاقات بين الأجيال تفكك العائلة الأبوية والممتدة بسلطويتها ونزعتها المحافظة ووصايتها على المرأة وكبتها للأبناء وفتح الباب لإرساء علاقات جديدة تعترف للمرأة بشخصيتها وإنسانيتها وتحررها من الاضطهاد والعبودية المنزلية كما تعترف للطفل والشاب بشخصيته الفردية وتمكنه من إطار أرحب لترعرع طاقاته ومواهبه.

بيد أن المتفحص في هذه التحولات سواء التي مست العائلة بالخصوص أو التي طالت المجتمع ككل سيلاحظ أن هذه الثورة الفوقية قد زلزلت كيان المجتمع والشخصية الجماعية التونسية لأمد طويل.

وإذا اقتصرنا على بعض الإفرازات الأولية لهذا التغير الذي بدت آثاره منذ الستينات فلا بد أن نشير فيما يتعلق بغير سلم القيم إلى مظاهر التحلل الأخلاقي النسبي الناشىء عن انفجار المكبوت واتساع نطاق الاختلاط وتقليد الغرب المهيمن وهي ظواهر صدمت الأخلاقية المسلمة التقليدية وشكلت أحد محاور اهتمام الخطاب الإسلامي لاحقاً. وقد رأت فيها قيادة الدولة آنذاك نتيجة منطقية للثورة الاجتماعية التي بادرت بها إلا أنها سرعان ما أثارت قلقها إلى درجة جعلتها تنتقد ما أسمته بـ«التحرر الفوضوي» وعلى صعيد الحياة الدينية فقد برزت سلوكات في صفوف الشباب المتعلم تسودها اللامبالاة وقد تذهب إلى إعلان الإلحاد.

مثل هذه الظواهر عبرت عن أزمة قيم وعن أزمة سلطة اجتماعية تجلت بخاصة في علاقة الرجل بالمرأة وعلاقة الشباب بالوالدين والكبار. فقد كان

من نتائج التعميم السريع للتعليم وشموله للفتاة ووعي المرأة المتزايد بالحماية التي توفرها لها التشريعات الجديدة ودخولها مجال العمل بالمؤسسة الحديثة أن انقلبت موازين القوى بين الرجال والنساء وبين الآباء والأبناء. فالمرأة التي أصبحت محميةً من طرف القانون وأخذت تفرض وجودها في مختلف مجالات النشاط بدأت تثبت ذاتها وتتحدى أيديولوجية التفوق الرجالي وتنمي مقدرتها التفاوضية وقد تسعى خاصة لدى بعض الشرائح المثقفة إلى إحلال مساواة مطلقة والحصول على حرية واسعة على غرار ما تنادي به طلائع الحركة النسوية في الغرب ضاربةً عرض الحائط بتراثنا الإسلامي حتى النير منه الذي يعتبر أن اشتراك الرجل والمرأة في الإنسانية وفي العديد من الحقوق والواجبات لا يفسخ الخصوصيات التي تجعل من الرجل رجلاً ومن المرأة امرأة. من جهة ثانية فإن الشباب الذي وجد نفسه إزاء والدين أقل حظاً منه من التعليم إن لم يكونا أميين، هذا الشباب المدفوع من طرف النخبة القيادية إلى الثورة على القديم وعلى التقاليد لم يعد يحتمل سلطة الأكبر سناً وهو إلى ذلك ممزق بين التغريب ومسخ الشخصية وبين الوفاء للموروث ويعيش حالةً من الحيرة واهتزاز المعايير عبر عنها بأساليب مختلفة: على طريقة الثورة ضد السلطة على العموم أو بمحاكاة طرائق التفكير والحياة الغربية أو بالامبالاة الدينية ولكن أيضاً ـ وهو أمر لم يكن ينتظره أصحاب المشروع التحديثي ـ عبر ردود الفعل الأخلاقوية والتقوية التي وجدت إطاراً للتعبير الاحتجاجي في الحركة الإسلامية. هذه بعض من الانعكاسات الاجتماعية والأخلاقية والروحية للثورة الفوقية وهي عبارة عن آثار غريبة وغير متوقعة من طرف أصحاب المشروع التحديثي

وفيما يتعلق بتطور الوحدة العائلية فإن بوسعنا اكتشاف بعض المشكلات التي رافقت هذا التطور بالمقارنة بين الدراسات السوسيولوجية الأولى ذات النبرة التفاؤلية وعدد من الدراسات الجديدة التي تبرز المخاطر الحافة به. فالدراسات الاجتماعية التي تناولت وضع العائلة بدأت بخطاب احتفالي لتنتهي إلى خطاب إشكالي وحائر. في البداية سادت هذه البحوث نزعة افتخارية بالسياسة الهادفة إلى تفكيك العائلة التقليدية الأبوية السلطوية بالتحالف مع

المرأة والشباب وسلمت بأن المستقبل هو لا محالة لنموذج الأسرة الزوجية الحديثة القائمة على حرية اختيار الشريك وتقاسم المسؤوليات وتلاشي روابط التضامن بين الأقارب، وقيام الروابط بين الأبناء والوالدين على أساس حساب المصالح بدلاً من التكافل والاطمئنان باعتبار هذه الخصائص من متطلبات مجتمع في طريقه إلى التصنيع[1]. وإحقاقاً للحق فإن بعض هذه التحليلات لم تغفل عن مظاهر التنافر بين هذا النموذج المأمول وبين الواقع المعيش بما في ذلك ازدواجية السلوك الرجالي إزاء المرأة والتوترات الناتجة عن القطيعة المفاجئة مع النظام القديم.

بيد أننا نشهد منذ السبعينات حيرة في صفوف الباحثين إزاء مفاعيل التغير الاجتماعي على العائلة وميلاً إلى اعتبار الموروث الثقافي كمصدر ممكن للحفاظ على توازن العائلة والمجتمع. في هذا المضمار تذهب بعض التحاليل إلى أن المؤسسات التقليدية والقيم المرتبطة بها لم تعد مرفوضةً بالجملة كما كان عليه الأمر في السابق وأن ثمة عودةً للإعلاء من شأن العائلة وشرفها ومكانتها بين صفوف الشباب[2].

ومهما يكن من أمر فإن التحليل الاجتماعي يشير إلى وجود صعوبات كبرى تعيشها العائلة التونسية اليوم في أداء وظائفها الأساسية. لقد قطعت العائلة التقليدية في تونس شوطاً مهماً في سيرورة تفككها. فالعائلة الممتدة تقلصت بدرجة كبيرة إلى حد أن ثلاثة أرباع العائلات اليوم هي عائلات نووية وهي نتيجة للتغييرات التي عصفت بالأسس الاقتصادية للعائلة الموسعة ولطموح أصبح يعتبر طبيعياً نحو الاستقلال الذاتي للعائلة النواتية. ومن جهة ثانية فإن الصفة السلطوية الملازمة للعائلة التقليدية تراجعت أمام التغير الذي دخل على تقسيم الأدوار داخل

(1) A. Bouhdiba: «Point de vue sur la famille tunisienne actuelle» et C. Camillieri: «Famille et modernité en Tunisie» RTSS No. 11 Octobre 1967.

(2) C. Camillieri: «Jeunesse, famille et développement» Paris CNRS 1973.
Riadh Zghall et Badra Bchir: «Les jeunes et le temps libre» in «Jeunesse et changement social» Cahiers du CERES, série sociologique No. 10 1984.

الأسرة والاعتراف بذاتية المرأة وذاتية الصغار ومطامح الشباب ولم يعد بوسع الأب بل لم يعد هذا الأب يقبل في عدة حالات أن يرتبط بعلاقة قهرية مع زوجه وأبنائه.

ولا تمثل هذه التغييرات في ذاتها مدعاة للانزعاج بل إنها تشكل من المنظور التاريخي عملية تقدمية لكن شريطة أن لا تفضي كما حصل في الغرب إلى تفكك بل ما يشبه اندثار أواصر القرابة لما لهذه الأخيرة من أثر على الاستقرار النفسي والتلاحم الاجتماعي، وكذلك شريطة أن لا يؤدي هامش الحرية المعترف به للمراهقين والشباب والمكانة التي احتلتها المرأة إلى إلغاء دور الأب والزوج والحال أن هذا الأخير بدأ يعيش ما يصطلح على تسميته بـ«أزمة الدور» crise de rôle.

على صعيد ثان فإن العائلة بوصفها الخلية الاجتماعية الأساسية وفي ظل تعقد النسيج الاجتماعي وتوسع وظائف الدولة فقدت جزءًا من وظائفها التقليدية الإنتاجية والتربوية والتثقيفية بصورة كاملة أو جزئية حسب الأوساط وذلك لصالح المؤسسات الحديثة وهذه نتيجة أخرى من نتائج غزو الحداثة وضريبة للتقدم كما يقال. ولكن الخطر يكمن في التهديد الموجه إلى ما أسماه البعض بـ «الوظيفة العائلية» للعائلة أي إلى دورها في إرساء علاقات حميمية بين أفرادها وضمان التواصل داخلها وداخل محيطها وكذا دورها في غرس القيم الأساسية التي بدونها لا يمكن الحديث عن عائلة ولا عن نسيج اجتماعي متلاحم ولا عن مجتمع له هوية. ومما يزيد الأمر خطورةً الفشل النسبي للمدرسة في القيام بوظيفتها في مجال التنشئة وغرس القيم النبيلة كالقيام بالواجب وحب العمل واحترام الآخرين والتكافل والتعاون والنزاهة والاستقامة وحفظ اللسان ونظافة اليد. وليس الغرض محاكمة العائلة أو المدرسة أو تحميلهما مسؤولية أوضاع تتجاوزهما في حالات كثيرة لتطرح مسألة المحيط الاجتماعي ككل بما في ذلك نمط الاقتصاد والسلوك الإداري والواقع الإعلامي وأزمة الريف والتحضر السريع ونوعية الممارسات الملاصقة للنظام السياسي.

وعلى سبيل المثال فإن الاختلالات الجهوية وعوامل الطرد من المناطق الداخلية تقتلع مئات الآلاف من الأسر من جذورها الريفية والبدوية لتلقي بها

في طاحونة تحضر فوضوي منتج بدوره لفوضى القيم والمعايير والسلوكات.

والليبرالية الاقتصادية التي تتطور في غير محيطها الأصلي تشجع على الأثراء السهل ويتضافر فعلها مع تخلخل الإدارة واحتياج الموظف البسيط لينتج الفساد والرشوة على نطاق أوسع فأوسع كما تتضافر مع الانفتاح الثقافي والاقتصادي والسياحي ومع الغزو الإعلامي لتنمي عقلية الاستهلاك والاستعراض وتشكل مناخاً ملائماً لتفشي عاهات أخرى مثل «التبزنس» واحتقار الجهد والنظافة والاستقامة.

ومن ذلك أيضاً أن التلفاز الذي يأخذ وقتاً هاماً لدى قسم متزايد من السكان يحول التواصل المتبادل بين أفراد العائلة وبين الناس إلى اتصال وحيد الاتجاه ويقلص إلى حدود بعيدة مجالات الحوار والتبادل في الشؤون التي تهم العائلة والمجتمع فضلاً عن سلبياته الأخرى البادية في مجال تشكيل الذهنيات وصوغ السلوكات وتكوين الأذواق.

وحتى المدرسة فقد عرفت من التقلبات في مجال الخيارات اللغوية والثقافية وفي مضامين القيم الموجهة ما يغذي من تذبذب وتمزق الشباب وانتهت أخيراً إلى توجهات تتصادم فيها قيم دروس التربية الدينية مع مضامين التربية المدنية بدلاً من أن تتكامل معها.

وإزاء هذا الوضع فهل نقول ما قاله أحد الباحثين الاجتماعيين التونسيين من أن فرصة العائلة التونسية تكمن في أنه لا توجد مؤسسة أخرى حققت نتائج أفضل منها[1]؟

وهناك قضية ثالثة يجدر التنبيه لها لأنها كانت وما تزال موضوع تجاهل من المؤسسات الرسمية والبحوث الاجتماعية وهي المتعلقة بالسلوكات الجنسية في أوساط الشباب. ففي الماضي كانت المشكلة الجنسية عند الشباب تجد حلها

(1) A. Bouhdiba: «Refaire la famille» actes du colloque «l'avenir de la famille...» cahiers du CERES No. 7, 1990.

أساساً في الزواج المبكر. العقود الأخيرة شهدت ارتفاع سن الزواج وتنامي ظاهرة العزوبية ولا أريد التوقف عند أسباب هذه الظاهرة وهي معروفة وإنما الإشارة إلى انعكاساتها على صعيد السلوك الجنسي وقد حصل هذا التطور في نفس الوقت الذي تطورت فيه وسائل منع الحمل. وهو ما أفرز مرونةً نسبيةً في العلاقات الجنسية في بعض أوساط الشباب. والواقع أن المعطيات غير متوافرة حول هذه المسألة ولا بد لنا من تلافي هذا القصور والاستفادة من مثال الباحثين المغاربة في هذا الباب؛ فالمسألة هامة ولها انعكاساتها على وضع العائلة وأنظمة الزواج وعلى الصعيد الصحي وعلى نوعية التطور الأخلاقي وعلى نظام التربية وغيره.

لقد كان من نتيجة التغيرات التي شهدها المجتمع التونسي وشهدتها الخلية العائلية أن فقدت هذه الأخيرة احتكارها لنقل وتوارث القيم والنماذج الثقافية. ولكنها لم تفقد وظيفتها كحامل للقيم فهي تبقى ـ ما لم يصبها التفكك أو المسخ الثقافي كما نشاهده في بعض الحالات ـ مستودعاً للقيم التي تصنع هوية هذا المجتمع التونسي العربي المسلم. ولكن العائلة وهي تؤدي هذه الوظيفة يمكن أن تتحول إلى عامل محافظة فباعتبارها من المؤسسات المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج الوعي الاجتماعي فهي تسهم أيضاً في إعادة إنتاج وعي عهد الانحطاط ومرحلة التخلف بدرجات تختلف باختلاف الأوساط الاجتماعية والثقافية. وإذا كان صحيحاً أن علينا العمل على تطوير وتجديد وإثراء منظومة القيم الموروثة حتى لا تصبح عامل خنوع فإن هذا ينطبق على جملةٍ من القيم التي تبثها العائلة القريبة من النموذج التقليدي كالعصبية العائلية والعشائرية والنظرة الدونية للمرأة فضلاً عن غياب القيم الفاعلة في الحياة العامة.

إن العائلة التونسية تعيش ضغوطات جمّة فهي محط آمال العديد من القطاعات الاجتماعية وهي في الوقت ذاته هدف لسخط قطاع مهم من جيل الشباب وذلك لأن العائلة مؤسسة أساسية لاستقرار المجتمع وحفظ توازنه ولحمته والحفاظ على هويته ولكنها أيضاً مؤسسة لا غنى عنها لنجاح التغير الاجتماعي وإثراء منظومة القيم. إنها المحل الذي تلتقي فيه آثار التطور في كل المجالات الأخرى

وتتصادم في صلبه التيارات المؤثرة في المجتمع والأسرة في هذا تقوم بدور المعدل ولكن احتمال أن ينوء كاهلها تحت الضغوط القوية المسلطة عليها فتستقيل أو تنفجر هذا الاحتمال وارد ويوجد من المؤشرات ما يدل على واقعيته.

أمام هذه التطورات يطرح السؤال: أي سياسة للعائلة وللشباب؟

ثمة خيار أول يتمثل في تعميم نموذج العائلة الحديثة بالغرب وبعض الداعين له «مستعدون» حتى للقبول بسلبياته معتبرين أنه لا يمكن انتهاج سلوك انتقائي وأنه لا خيار لنا في قبول نموذج العائلة الزوجية الحديثة بكل ما يحمله ويصاحبه من قيم.

يمكن الرد على هذا الخيار في نقطتين:

ـ **أولهما**: هل يمثل استيراد نموذج عائلي في حالة أزمة (الانعزالية، الأنانية، ارتفاع نسبة العائلات الناقصة، انحراف الأحداث) موقفاً حكيماً؟

وثانيهما: واعتباراً أن المسألة العائلية لا يمكن أن تُعالج خارج الخيار المجتمعي والنموذج الحضاري ما معنى أن نصر على نقل قيم الحداثة على علاتها والحال أن الحداثة الغربية هدف للنقد والمراجعة في عقر دارها وموطن إنتاجها؟

لقد جسمت الحداثة الغربية مسعى لتأكيد دور الإنسان في نحت مصيره وحقه في استخدام عقله من أجل تحقيق سعادته وقد اقترنت بأيديولوجيا العقلانية والكونية والتقدم وتجاهل العامل الروحي ومحاربة التقاليد. ولئن كان للحداثة منجزاتها على صعيد تحرير العقل والتقدم العلمي والتقني وإرساء فكرة حقوق المواطن وترسيخ فكر حقوق الإنسان فقد رافقتها سلبيات عديدة من بينها تفكك الروابط العائلية والأزمة الروحية والأخلاقية وهي سلبيات بصدد إنتاج ردود فعل معاكسة تنزع إلى تأكيد القيمة المحورية للعائلة وأهمية البعد غير العقلي في الإنسان وعودة المقدس.

والحداثة رغم نزعتها الكونية تبقى نتاجاً لتجربة تاريخية محددة وهي تتعارض بوصفها تصوراً للكون ولمكانة الإنسان فيه مع تصورنا المستمد من موروثنا الثقافي

والديني الإسلامي وقيمه المركزية. وعلى سبيل الذكر فإن اعتبار الفرد في مركز المجتمع كإنكار مكانة الفرد ـ وهما في قلب التعبيرين الأساسيين للحداثة أعني الليبرالية والماركسية ـ يتناقضان كلاهما مع منحى الإسلام في الاعتدال والوسطية. كذلك فإن العلمانية باعتبارها ثورةً في الغرب على الروحانيات المفرطة للكنيسة الكاثوليكية ووصايتها على العقل لا تجد لها مبرراً في تاريخنا. لقد أكدت العلمانية الأوروبية على قيمة الحياة الدنيا في وجه كنيسة تحقر من الدنيا. أما الإسلام فلم يعرف الفصل بين الروحي والدنيوي ولم ير في مملكة الأرض تجسيداً للخطيئة والدنس. كذلك مثلت العلمانية رد فعل على كنيسة اعتبرت الوحي نقيضاً للعقل بينما الإسلام أقر بمكانة العقل وقام على التوازن والتكامل بين العقل والوحي.

يقودنا هذا النقد إلى ضرورة العودة إلى الذات في معالجة قضايانا سواء ما تعلق منها بالخيار المجتمعي ككل أو ما يتصل بمحاور معينة ضمنه مثل العائلة والشباب. فخيارنا الأسلم هو أن ننطلق من مخزون قيمنا لتطويره وإثرائه بصورة تتيح الاستجابة لتحديات العصر والعيش في صلبه والفعل فيه. فلا تبعية ولا انغلاق. لا ذوبان في الآخر ولا تقوقع على الذات. إن الحلول المطلوبة لبناء مستقبلنا لا تكمن في اجترار تقاليد السلف ولا في استيراد النماذج الغربية للثقافة والتنظيم الاجتماعي. بل المطلوب أن ننظر للعالم وما يجدُّ فيه فنستوعب حقائقه ونستفيد من تجربته لتجديد مسيرتنا الخاصة فتكون نظرتنا ومسلكيتنا تعبيراً عن روحنا وعقلنا وواقعنا وليس انعكاساً لتقاليد الغرب وعقله وواقعه وهذا هو المنطلق والأساس الذي ينبغي أن نبني عليه سياسة العائلة والشباب واستراتيجيةً للعائلة والشباب.

ولبلورة هذه الاستراتيجية فلا بد من تضافر الجهود لإنجاز بحوث معمقة تتناول تطور العائلة عندنا وأصنافها المختلفة والعوامل المؤثرة فيها بما في ذلك التطور السكاني ونمط الحياة الاقتصادية وظاهرة النزوح والتحضر السريع والهجرة ومشاكل البطالة والسكن والمواصلات والسياسة التربوية والسياسة الإعلامية وقضايا الصحة ومسائل العمل وإنتاج وتوزيع الثروة وقضية المشاركة السياسية.

وبالنسبة لقضايا الشباب فلا بد أن نضيف إلى العناصر المذكورة العوامل الأوثق صلةً بمشاكل ومشاغل هذا القطاع مثل تربية الطفل ومشكلات المراهقة والعلاقات بين الأجيال ومسائل التكوين والتشغيل ومسألة وقت الفراغ والترفيه والثقافة وتسهيلاً لهذه العملية فمن المهم أن تقع إدارة حوار واسع مع الشباب بعيداً عن أي قضاء سواء كانت مبرراته اجتماعية وأيديولوجية.